ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.com

Social Developments in Turkey 1923-1938

Dr.. Ahmed Mahmoud Alou Samurai

Samarra / College of Education / Department of History University.

***Keywords*:**
Geleneksol Koy Toplulugu
Egitim Ve Dil
Egitm Devrim

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Jun. 2016
Accepted 22 January 2016
Available online 05 xxx 2016

A B S T R A C T

This research manages the modern Turkish state after the declaration of the Republic to work on the development of the country and make it in the ranks of developed countries, especially that it has maintained its national independence under a stable government since the period of 1923-1938 A.D. and the subsequent country has not experienced any kind of political movements against it and in the meantime filed constructively and fast in the direction of modernizing the country economically, socially and politically.

© 2018 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.25.2018.05

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University

التطورات الاجتماعية في تركيا 1923-1938م

د. احمد محمود علو السامرائي / جامعة سامراء / كلية التربية / قسم التاريخ.

الخلاصة

استطاعت الدولة التركية الحديثة بعد إعلانها للجمهورية أن تعمل على تطوير البلاد وجعلها في مصاف الدول المتقدمة, ولاسيما أنها حافظت على استقلالها الوطني في ظل حكومة مستقرة إذ إن المدة بين عامي (1923–1938م) وما تلاها لم تشهد البلاد أي نوع من الحركات السياسية وفي هذه الأثناء تقدمت بشكل بناء وسريع في اتجاه تحديث البلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

إن المتتبع للتطورات التي شهدتها البلاد يدرك بشكل واضح أنها تسير في الاتجاه الصحيح في عملية التطور,

* *Corresponding author: E-mail* : adxxxx@tu.edu.iq

ولاسيما الاجتماعي إذ إنه حلقة الوصل المهمة من سائر القطاعات الأخرى، فضلاً عن ذلك لابد من ذكر أن شخصية مصطفى كمال أتاتورك ودوره كان واضحاً وكانت بصمته على مختلف الأنشطة في البلاد كبيرة ومؤثرة, ولاسيما أنه أراد الإصلاح بكل قوة وحذر في آن واحد, والذي ساعده على ذلك حكومته التي أدركت حجم وفائدة هذا الإصلاح.

إن الإصلاحات كانت خطوة في الطريق الصحيح, إذ إنها أدت إلى تعزيز دور الحكومة, ومن ثم كانت البداية الصحيحة لمسار طويل من الإنجازات الهامة والتي أحدثت فرقاً واضحاً بين تركيا قبل قيام الجمهورية وبعدها.

المقدمة:

تعد نهاية الحرب العالمية الأولى 1914–1918م بداية مرحلة جديدة في حياة تركيا الحديثة، ولاسيما بعد انتصار الأخيرة في حربها ضد اليونان ومن ثم تحقيق ثورة دبلوماسية في الشرق الأوسط, إذ إنها استطاعت أن تكسب استقلالاً سياسياً واقتصادياً ومالياً في مؤتمر لوزان 24 تموز عام 1923م وبدأت مرحلة جديدة نحو التطور والتحديث الذي شمل جميع مرافق البلاد، فالإمبراطورية المؤلفة من عناصر عديدة أخفقت على مدار السنين في حل مشكلاتها المتراكمة مما فسح المجال أمام مصطفى كمال ورفاقه للبروز في تحقيق جمهورية وطنية إن صح التعبير.

إن الأعوام التي تلت مؤتمر لوزان شهدت على وجود تغيرات دبلوماسية كبيرة مع تركيا الحديثة والتي انعكست بدورها على البلاد ومستقبلها بشكل واضح, إذ إن التغيرات السياسية أحدثت تغيرات اجتماعية كبيرة عدتها الحكومة خطوة مهمة نحو التطور.

أدركت الحكومة التركية منذ إعلانها الجمهورية في البلاد بأن عليها أن تقوم بانتشال البلاد مما تعانيه من عزلة واضحة والتي اكتساها التخلف قياساً بالتطور الحاصل في أوربا الغربية, ولاسيما التكنلوجيا المتطورة والتي أدت بشكل واضح إلى ارتفاع شأن تلك الدول، من هذا المنطلق بدء مصطفى كمال ورفاقه في عملية تحديث البلاد وبما أن الجانب الاجتماعي هو الأهم في هذه المرحلة بدأت الحكومة التركية تسعى إلى النهوض بهذا الجانب مدركة بأنه الباعث الرئيسي والمؤثر في حياة الشعب, فعلى الرغم من المصاعب التي واجهت الحكومة آنذاك إلاّ أن إصرارها على المواصلة أكسبها صلابة وقوة واضحة في سبيل تحقيق هدفها وهذا ما كان, إذ استطاعت الحكومة في مدة قياسية -**إن صح التعبير**- أن تتخطى كل ما واجهها من عقبات وتحقق هدفها فبعد تشريعها للقوانين والتي أصبحت نافذة المفعول أدى ذلك إلى التزام السكان بتطبيق وتنفيذ الجزء الأكبر من عملية التحديث, ولاسيما أنهم أدركوا أنها كانت تنصب في مصلحتهم بشكل أو بآخر.

إن النموذج التركي في عملية تطور البلاد وتحديها يعد أنموذجاً متطوراً قياساً بالمدة الزمنية والمرحلة التي كانت تمر بها البلاد لذلك فإن اختياري لهذا الموضوع كان أحد أسبابه النتائج الإيجابية التي انعكست على المجتمع التركي وكانت إضاءة واضحة إذ نقلته من مجتمع قابل للتطور انعكس ذلك بشكل أو بآخر على استقراره السياسي إذ إن البلاد شهدت حالة من الاستقرار السياسي وبشكل واضح استمر لمدة زمنية مهمة قطفت فيها الحكومة والحكومات المتعاقبة ثمار ما أفرزته المرحلة السابقة.

قسم البحث إلى مبحثين، إذ تناول المبحث الأول المعنون **"الأوضاع السياسية والاجتماعية في تركيا حتى عام 1922م"** إذ سلط الضوء على أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية والتي كانت سبباً مباشراً في إحداث عملية التطور، أما المبحث الثاني المعنون **"الإصلاحات الاجتماعية في تركيا 1923-1938م"** فقد سلط الضوء على أبرز الإصلاحات الاجتماعية في البلاد التي تناولتها الحكومة التركية والتي كان هدفها الأساس جعل تركيا قطعة من أوربا, أما خاتمة البحث فقد تضمنت أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول

الأوضاع السياسية والاجتماعية في تركيا حتى عام 1922م

(أ) عوامل ظهور التحديث:

إن غياب حركة الإصلاح خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين، أوجدت مناخاً يشجع على تحركات أكثر راديكالية[i]، ولاسيما أن الضباط في الجيش والذين حصلوا على أفضل فرص للتعليم في الدولة العثمانية **(قبل قيام الجمهورية)** من خلال المدارس العسكرية، وفي هذه الأثناء أصبح التوجه نحو أوربا شيئاً مألوفاً بين الضباط الشباب ولاسيما الأذكياء منهم إذ كانوا يرسلون للتدريب إلى هنالك فضلاً عن المفكرين والمثقفين الذين هربوا باتجاه الغرب من شرطة السلطان[ii].

إن الشرط الذي يمكن إدراكه وخيبة الأمل الموجودة لدى هؤلاء بسبب تلقيهم التعليم أو السفر إلى الخارج أو كليهما حمل الأسباب الحقيقة لضعف الدولة العثمانية في سنواتها الأخيرة, ولاسيما أنهم وضعوا الأسباب وحددوها وفق ما رأوه مناسباً وهي الآتي[iii]:

(1) الإخفاق في السير جنباً إلى جنب مع الغرب في تطوره التكنلوجي.
(2) الضعف في الولاءات الوطنية وقوة الروابط الاثينية والدينية والمناطقية (الإقليمية).
(3) التماثل الدائم للدين والدولة.
(4) عدم الاهتمام الشعبي بالمهن الاقتصادية عدا الزراعة.
(5) الفساد الإداري والسياسي.
(6) عدم وجود الرغبة الحقيقية للإصلاح.
(7) عدم وجود مناخ ملائم للإصلاح[iv].

كان هنالك العديد من النقاط الرئيسة التي تقف إلى جانب الإصلاح والتي كان من الممكن أن تساعد في عملية تطور البلاد، ولاسيما أن التكنلوجيا الغربية الحديثة والفلسفة السياسية التي دخلت تركيا من خلال الجيش والباعث الرئيسي على بناء قوة عسكرية وطنية في وجه الهزائم من قبل الجيوش الأوربية، إلاّ أن شيئاً من ذلك لم يحدث ويعزى السبب في ذلك إلى أن

الجماهير كانت معزولة نسبياً عن مجرى الحياة الوطنية ومن ثم كانت مجردة من أي شعور حقيقي بالوعي الوطني، فضلاً عن ذلك لم يكن هنالك أي نوع من الترابط والتواصل[v].

(ب) تأسيس تركيا الفتاة ودورها في عملية التحديث:

إن الخيط الرئيس الذي يربط الأحداث السابقة بصورة مباشرة مع التحديث الذي حصل في البلاد فيما بعد هو تركيا الفتاة، إذ إن هذه الحركة كانت لها جذور تمتد من الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر، ولاسيما أن المفكرين الأتراك من الشباب المتحضر والذين غادروا الإمبراطورية العثمانية من أجل اللحاق بالدراسة في أوربا الغربية تنبهوا إلى المدنية الغربية وعلوم الغرب وطوروا أنفسهم للتعليم الغربي وأخذوا يستشعرون **"وخز الألم"** في ظل الحكومات المتعاقبة في الإمبراطورية العثمانية[vi]، لذلك فإن اتجاههم نحو الغرب لم يكن إلاّ لغرض تكوين تجمعات لكي يناهضوا الحكم في البلاد وهكذا بدأ نشاطهم بشكل تدريجي إلى أن كونوا منظمة حددت أهدافهم وليصبح الأشخاص المنتمين إليها ذوو شأن كبير فيما بعد[vii]، ولاسيما أن من هؤلاء الأتراك الشباب الذي حصلوا على سمعة واسعة لأنهم امتلكوا القدرة الثقافية الحقيقية لأن يقدموا للقوميين الأتراك انطباعاً فنياً واستخدموا تعابير أوربية مثل **"وطن"، "حرية"، "حكومة"، "دستور"**، هذه المصطلحات كانت غريبة عن الواقع داخل الإمبراطورية[viii].

في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر برزت العديد من الجمعيات الثورية المؤسسة ضمن المدرسة العسكرية الملكية في إسطنبول هذه الجمعيات كان الغرض من تأسيسها الإطاحة بالسلطان عبدالحميد الثاني[ix], ولكن ليس المقصود بالسلطة كمؤسسة، وهكذا بعد مدة وجيزة انتشرت الحركات في المدارس والمدن وأخذت بالتوسع وبعد أن تم طبع العديد من الدوريات المختلفة من قبل المجموعة التي وزعت هذه الدوريات عن طريق مكاتب البريد الأجنبية في تركيا[x].

إن الملفت للنظر أن تركيا الفتاة حصلت على الدعم والتأييد من مختلف المجاميع الثورية، كالأرمن والأكراد وغيرهم, وهذا الأمر ولد دعاية وحقد كبير ضد الحكم التركي العثماني ولاسيما السلطان عبدالحميد الثاني " **Sultan Abdul Hamid. II**".

كان من الطبيعي أن ترعى تركيا الفتاة ثورة 23 تموز عام 1908م التي اندلعت في سالونيكا بمساعدة جمعية الاتحاد والترقي وأن الوحدات العسكرية طالبت بشكل علني بالعودة إلى دستور عام 1876م[xi] لذلك أرسل السلطان مبعوث ملكي من أجل استرضائهم إلاّ أن المبعوث قتل ففر ضباط الفيلق الثالث إلى جبال ماسيدوينا وكان من ضمن هؤلاء الضباط ضابط صغير الرتبة يدعى أنور باشا[xii]، هؤلاء الضباط الفارين استطاعوا أن يكونوا مجاميع غير نظامية ضد الحكومة مما أدى إلى أن يرضخ السلطان ويعيد العمل بدستور عام 1876م ببيان سلطاني, مما أدى إلى خيبة أمل لدى الثوار إلاّ أن الأمور لم تستمر على وتيرة واحدة إذ قام أنور باشا بمساعدة فيلق الجيش الثالث بالزحف نحو إسطنبول عام 1909م، في نهاية الزحف وانعقاد جلسات البرلمان العثماني نصب محمد الخامس خلفاً للسلطان عبدالحميد وعند تأدية السلطان الجديد للقسم قال **"سوف لن أنحرف قيد أنمله عن رغبة وطموح الأمة"**[xiii].

إن توالي الأحداث في البلاد، ولاسيما دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى 1914–1918م أفرز جيلاً ناشئاً إذ أدى إلى ظهور شخصية مصطفى كمال **"Mustafa Kemal"**[xiv] كرمز وطني ذو مآثر بطولية في زمن الحرب، ولاسيما أن طلبات الحلفاء المفرطة على تركيا وفرت الفرصة له لأن يكسب مكانة وطنية ربما لم يتمتع بها أي قائد تركي آخر منذ أيام النجاحات العسكرية العثمانية المطردة والتي انتهت منذ قرنين من الزمان[xv], إذ استطاع أن يقود ثورة استحقت بحق أن يطلق عليها اسم **"ثورة الاستقلال"** لأنه استطاع أن يصل إلى الأناضول في 9 أيلول عام 1919م لغرض استتباب الأمن والنظام في البلاد ومنذ ذلك الحين أخذ يعد العدة لاعتلاء منصب مؤثر في الدولة إذ استطاع أن يستنفر فئات الشعب كافة من أجل حمل السلاح لمقارعة المحتل وقد نجح في مسعاه وتحقق مبتغاه بشكل كبير إذ كانت الخطوة الأولى لإعلان الجمهورية في البلاد[xvi].

مجتمع القرية التقليدي قبل التحديث **"Geleneksol Koy Toplulugu":**

من أجل معرفة القرية التركية التقليدية فإن علينا إدراك البيئة وصيرورة هذه المجتمعات الريفية التقليدية والتي أصبحت أحد أبرز المشاكل التي كانت تعوق عملية الإصلاح في البلاد بشكل كبير، ولاسيما أن هذه القرى كانت توصف بأنها **"ممرات وسط الأوحال والثلوج والغبار"** وبحسب مواسم السنة إذ إن أقرب قرية تبعد عن القرية الأخرى بمسافة قد تصل ما بين **"17–23كم"** وإن سكان كل قرية يبلغ تعدادهم ما بين ثمانمائة إلى ألفي شخص والقرى عادة مؤلفة من منازل متلاصقة وبشكل دائم تحاذي إحداهما الأخرى ولا توجد مساكن معزولة في القرية الواحدة لأن القرويين لا يسكنون في حقولهم[xvii].

أما المنازل فهي عادة مبنية من حجر خشن منحوت أو من الطابوق المجفف بالشمس **"اللبن"** وهو المعتاد في هذه القرى إذ إنه يسهل البناء فيه مقارنة بالصخر فضلاً عن أنه يوفر عزلاً حرارياً أفضل، ولابد أن نذكر أن تركيا مشهورة بالهزات الأرضية لذلك فإن الجدران المبنية بالحجر تشكل خطراً إذا تساقطت على رؤوس سكان المنازل[xviii].

وكانت ربة البيت الماهرة تقوم من حين إلى آخر بنثر الملح على سطح الدار من أجل منع النباتات من النمو، أما المعيشة فكانت تعتمد على الزراعة، ولاسيما زراعة الحبوب وكذلك تربية الماشية وبخاصة الماعز والخراف، أما المحاصيل الرئيسة فكانت الحنطة والشعير وهو في أفضل مواسمه فإنه يحقق حاصلاً واطئاً، لا توجد مخصبات للتربة ولا توجد أدوات وآلات حديثة للزراعة وإنما يعتمد الفلاحون على أدوات بدائية قديمة، مما أسهم في أن تكون الإنتاجية للأرض منخفضة ومساحة حقل العائلة الزراعي صغيرة[xix].

إن الحقيقة الماثلة للعيان أن العزلة كانت لها عواقبها الوخيمة على **"المجتمع الزراعي"** إن صح التعبير إذ كانت الكلمة المحكية هي الوسيلة الأكثر أهمية بالاتصال، لا يوجد جهاز راديو في القرية ولا توجد خدمات بريدية، وفي مناسبات قليلة عندما يقوم القروي بالذهاب إلى سوق البلدة والذي يبعد ما بين ستين إلى مائة كم2, لكي يبيع محاصيله من

أجل شراء أشياء يسيرة يحتاجها, ويجلس في مقهى البلدة ويتجاذب أطراف الحديث مع القرويين من قرى أخرى وبذلك تتم معرفة ما يحصل داخل القرى المختلفة[xx].

أما حفلات الزواج والتقاليد الاجتماعية فكانت هي الأخرى مناسبة يتجمع فيها القرويين من مختلف أنحاء القرى ويختلطون مع بعضهم البعض، إلاّ أن الطرق مرة أخرى قد تفسد الأمر ويروي أحد المؤرخين أنه زار أحد القرى وسأل أحد المسنين عن سبب انفرادهم عن العالم الخارجي فرد عليه المسن قائلاً: **"لو كانت لدينا طرقاً سالكة سيتقاطر علينا جميع أنواع الموظفين الحكوميين وستنتهي عزلتنا لا محالة..."** القرية بسبب عزلتها جعلها معرضة للعصابات وقطاع الطرق والموظفين الفاسدين لذا فإن الفسحة الوحيدة لهذه العزلة التقليدية التي عاشها سكان القرى هو أداء الرجال للخدمة العسكرية، إذ كانت هذه إحدى أهم وسائل اختلاط القرويين من الرجال مع غيرهم من سكان البلاد لاسيما أن أداء الخدمة العسكرية كان واجباً وطنياً على الجميع أدائه[xxi].

أما المرأة في خضم هذا المجتمع المغلق فإنها كانت تواجه مشكلة العزل الاجتماعي للجنسين هذا الوضع نشأ من الاعتقاد أن النساء أقل مرتبة اجتماعية من الرجال من حيث قدراتهن العقلية، أما الكلمة المستعملة بحق المرأة في القرية التركية هي **(Eksik)** والتي تعني **"النقص"** أو **"ضعف العقل"**، أما دخولهن المدارس فكانت تحدث بالمصادفة ولعدد قليل من الطالبات ولمراحل معينة يتم بعدها تزويجها أو بقائها في البيت للقيام بوظائف الأسرة, أما الزواج فإنه يتم عن طريق ترتيب الزواج بين عائلتي الشاب والفتاة ويتم ذلك على شكل مقايضة إذ إن أهل الشاب يقومون بدفع المال لأهل الفتاة لغرض التعويض[xxii].

هذا هو حال القرى في البلاد والتي كانت تعاني من تخلف في سائر مرافق العيش انعكس بشكل واضح على الأفراد.

المبحث الثاني

الاصلاحات الاجتماعية في تركيا 1923–1938م:

إن المحاولات الجادة التي قامت بها الحكومة التركية لغرض القضاء على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية السابقة في تركيا ومحاولاتها المعلنة للتخلص من كل العقبات التي تقف في طريق انتشار الحياة الغربية في البلاد[xxiii]، ولاسيما في المدن الكبرى بخاصة بعد أن بدأت تركيا الجديدة **"بسياسة التوجه نحو الغرب"**, جاعلة من الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً لها لذلك عملت على نشر كل ما تراه ضرورياً من أجل تحقيق هذا الهدف فشكلت العديد من اللجان لغرض تكريس جهودها لجعل تركيا قطعة من أوربا لأن الأمر أصبح لديهم قضية مركزية يجب الأخذ بها ومن ثم التخلي عن كافة النظريات السابقة[xxiv]، لذلك تم إعلان الجمهورية التركية في الساعة الثامنة والنصف مساءً من يوم 29 تشرين الأول عام 1923م[xxv] بعدها افتتح في 3 آذار عام 1924م المجلس الوطني الكبير " **Turk Buyuk Millet Meclisi**" وقام مصطفى كمال بطرد الخليفة بعد أن أصدر القوانين الآتية **(429، 430، 431)** والتي نصت على إلغاء الخلافة الإسلامية وإخراج الخليفة مع جميع أفراد العائلة وإلغاء وزارة الأوقاف فضلاً عن ربط جميع المؤسسات العلمية والدينية في تركيا بوزارة المعارف[xxvi].

أعد دستور نيسان عام 1924م شكلاً جديداً لتركيا، ولاسيما أنها اتبعت النمط الديمقراطي الليبرالي الغربي[xxvii], إن تلك المحاولات المستمرة لتحديث البلاد لم تكن إلاّ للعمل على إيجاد طرق لفصل جذور تركيا العثمانية وجعلها جزءاً من العالم الغربي[xxviii], لذلك ألغت الحكومة في نيسان عام 1928م المادة الثانية من دستور عام 1924م والتي كانت تنص على أن **(الإسلام هو دين الدولة الرسمي)**[xxix].

من هذا المنطلق بدأت عملية التحديث الاجتماعي في البلاد، ولاسيما أنه يسمح بتطور السكان وبشكل كبير وهو العامل الأساس في التحديث لذلك سنوجز أبرز ملامح هذه التغيرات الاجتماعية وفي مختلف مجالاتها.

(1) التعليم واللغة **Egitim Ve Dil** :

أدت الإرساليات التبشيرية دوراً كبيراً في مجال التعليم في البلاد بعد عام 1890م، ولاسيما الإرساليات الأمريكية التي أسهمت بشكل واضح عن طريق بناء عدد من المدارس والكليات والتي كان أبرزها كلية روبرت " **Robert College**"[xxx], والتي أنشأت في إستانبول, فضلاً عن مكتبة في ماردين "**Mardin**", وكلية في طرطوس **"Tartous"**, والمعهد العالي للبنات **"Higher Institute for Girls"** في أزمير**"Izmir"**, فضلاً عن الأكاديمية الأمريكية للبنات **"American Academy"** في سكوتادي **"Scottada"**[xxxi].

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل أسهم العلماء الأمريكيين أمثال جون ديوي **" John Dewey**"[xxxii], الذي كان له دور بارز في مجال التربية عن طريق تعليم الشباب الحياة العلمية بعدها قام مصطفى كمال باستدعائه عام 1924م والتي أحدثت صدىً كبيراً لدى الأتراك ولاسيما الجيل الناشئ, أما بريل باركر **"Beryl Barker"** والذي كان دوره لا يقل عن سابقه إذ إنه وضع الأسس العامة للتعليم في تركيا، فضلاً عن ذلك فقد أسهمت الهيئة الأمريكية المسؤولة عن البعثات بصرف مبلغ قدره (13) مليون دولار لغرض إعادة صياغة المناهج وفق ما يتماشى مع المرحلة الراهنة التي تعيشها البلاد[xxxiii].

أقدمت الحكومة التركية عام 1926م على فتح معاهد للمعلمين والتي ضمت للمرة الأولى أقساماً للتربية والرسم والرياضة البدنية والموسيقى وكان من الطبيعي أن تستعين الحكومة بكوادر أجنبية لتدريس هذه المواد[xxxiv].

إن ذلك الأمر لم يأت من فراغ وإنما جاء كأمر طبيعي لما كانت تسعى إليه الحكومة التركية والتي كان على رأسها مصطفى كمال إذ إن عملية تحديث البلاد عن طريق اللجوء إلى الغرب يجب أن يكون واضحاً حتى وإن كان على حساب تراث الدولة وتاريخها الإسلامي والعثماني[xxxv], لذلك وضع نصب عينه تحقيق أمرين هامين **الأول:** يتمثل بالاستفادة من الإرساليات الموجودة في البلاد ولكن وفق ما يتلاءم مع سياسة الدولة الجديدة، لذلك فإن تشجيع بعض المنظمات التابعة للإرساليات كمنظمة الأصدقاء الأمريكيين كانت واحدة من عدد من المنظمات والتي أرفدت البلاد بأعمال

مميزة، ولاسيما إعادة تأهيل مدارس أو بناء مدارس جديدة فضلاً عن مشاريع ثقافية تنصب في إطار تطوير التعليم ووضع أسس جديدة له في البلاد[xxxvi].

أما الأمر الثاني: فإن الحكومة وضعت نصب عينها على تغيير التعليم في البلاد وجعله باللغة التركية بدلاً من اللغات الأخرى، وهذا ما تم بالفعل, إذ تم إلغاء الحروف العربية والتي أصبحت غير ملائمة للكتابة التركية، لذلك أصدر البرلمان التركي قانون الأبجدية التركية الجديدة في الأول من تشرين الثاني عام 1928م[xxxvii], وقد ألقى مصطفى كمال خطاباً له في بورصة **"Bursa"** قال فيه **((إن الأمة التي لا يمارس فيها العلم ليس لها مكان في الطريق العالي من الحضارة ولكن أمتنا مع صفاتها الحقيقية تستحق أن تصبح – وسوف تصبح – متحضرة وتقدمية))**[xxxviii].

أدركت الحكومة التركية أن البلاد تعاني من مأزق كبير في التعليم ولاسيما أن الإحصاءات التركية لعام 1927م أشارت إلى أن عدد السكان المتعلمين يبلغون (9%) من مجموع السكان لذلك كان على الحكومة أن تتخذ إجراءات تعمل من خلالها على النهوض بالتعليم، ولاسيما أن هذا المرفق يعد الأبرز ومن أولويات الحكومة لأنها مصرة على نهوض البلاد ودفع عجلة التقدم نحو الأمام، لذلك تم إنشاء العديد من المدارس الحكومية في أنحاء مختلفة من البلاد عام 1928م, والتي بموجبها تم تطبيق عملية حذف المناهج العربية والفارسية والعمل بالمناهج التركية الجديدة[xxxix].

وتماشياً مع تطبيق تدريس المناهج باللغة التركية ولغرض إرضاء الحكومة أصدرت الأخيرة قانون العقوبات لعام 1928م والذي تضمن علناً إجحافاً كبيراً على اللغة العربية والإسلام على حدٍ سواء, ولاسيما أن المادة (526) تضمنت منع صدور أي كتاب باللغة العربية فضلاً عن منع الأذان وخطبة يوم الجمعة باللغة العربية إذ تمت ترجمة الأذان والخطبة إلى اللغة التركية[xl], كما احتوى القانون أيضاً أن من يخالف ما نص عليه القانون آنف الذكر فإنه يتحمل العقوبة التي تقع عليه وهي عقوبة السجن لمدة (3) أشهر, فضلاً عن غرامة مالية قدرها عشرة جنيهات[xli]، كما أصدرت الحكومة التركية في تشرين الثاني عام 1929م مشروع **"المدارس الوطنية"** والذي كان الهدف منه تعليم أصول الكتابة بالحروف الجديدة للبالغين، وقد أسهم ذلك في فتح مدارس جديدة في البلاد بعدما عدَّ مصطفى كمال أن التعليم واجب وطني على الجميع الالتزام به[xlii].

في هذا الوقت بدأت الحكومة التركية بفرض رقابة على الجامعات الأجنبية المنتشرة في البلاد, ولاسيما الجامعات الأمريكية والتي كانت منتشرة أكثر من غيرها من الجامعات الأوربية في البلاد[xliii]، إلاّ أن ذلك لم يود إلاّ إلى ازدياد عدد الطلاب الأتراك في تلك الجامعات إذ انخرط نحو (1100) طالب إلى جامعة إستانبول الأمريكية إذ إن هذه الجامعة كانت تحتوي على اختصاصات متنوعة كالهندسة والعلوم والزراعة, كما أن جامعة إستانبول للبنات استقبلت مجموعة من الطالبات التركيات وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على التطور الذي حصل في البلاد[xliv].

أدت **"ثورة التعليم" "Egitm Devrimi"** إن صح التعبير إلى رفع مستويات المتعلمين في البلاد إذ ازدادت من (9%) عام 1927م إلى أكثر من (20%) عام 1935م، إلاّ أن الملفت للنظر أن الحكومة صبت جم اهتمامها في تطوير التعليم في المدن الكبرى وضواحيها، أما الريف فقد بقي يعاني من التخلف ولاسيما إن مُلاك الأراضي لم تكن فكرة تعليم أبناء الفلاحين مستساغة لديهم[xlv]، لذلك برزت إلى حيز الوجود مشكلة بدأت تهدد انتشار التعليم في عموم البلاد ألا وهي إيجاد متطوعين من المعلمين قادرين على العمل في القرى والمناطق البعيدة والتي كانت تفتقر إلى أبسط مقومات المعيشة كالماء والكهرباء, فضلاً عن أن طرق المواصلات كانت رديئة للغاية ومن ثم يصعب الوصول إلى تلك القرى بسهولة ومع ذلك استطاع عدد قليل من المتعلمين المتطوعين الوصول إلى القرى البعيدة، إلاّ أنهم اصطدموا بعقبة جديدة تتمثل في أن شريحة الفلاحين كانت تمتلك ولاءً مطلقاً لرجال الدين الذين كان تأثيرهم واضحاً عليها فدفع هذا الأمر الحكومة إلى العمل على بحث الأسباب للخروج بنتائج تودي إلى تعزيز موقفها إزاء التعليم[xlvi]، لذلك عملت على تشكيل لجان تربوية لغرض توعية السكان وحثهم على التعليم بشكل موسع فخرجت هذه اللجان بتقرير مفاده **"أن عملية التعليم يجب أن تكون داخل القرى وبشكل مكثف وليست خارجها لكي يسهم هؤلاء الدارسين في توعية بقية أفراد القرى الأخرى"**[xlvii].

من هذا المنطلق ودعماً لعملية التعليم قام مصطفى كمال بالتجول في المدن حاملاً معه لوحاً خشبياً أسود اللون وأخذ يشرح بالطباشير الحروف التركية الجديدة وكيفية كتابتها، وكان هدفه من ذلك استقطاب أكبر قدر ممكن من السكان، فضلاً عن أن مصطفى كمال قام في وقت سابق بدعوة جميع الشخصيات المرموقة في البلاد إلى قصر **"الدونما بهاتشي" "Eldonma Bhutchi Sarayi"** وأخذ يشرح لهم كيفية كتابة الحروف الجديدة[xlviii].

أسهمت عملية التعليم في البلاد في زرع بذور الثقة بين السكان ولاسيما الأرياف, إذ إن الفلاحين البؤساء أخذوا يحثون أبناءهم على التعلم وبذلك أصبح هنالك نظرة جديدة للريف التركي, وشملوا البعثات التركية إلى الدول الأوربية والتي أسهمت في تعزيز التعليم في البلاد, ولاسيما أن الجامعات الأوربية قدمت خدمات للطلاب الأتراك بما يقتضي مع مصالحها في البلاد فعلى سبيل المثال نرى أن المدة بين عامي **"1932–1938م"** انظم إلى جامعة روبرت الأمريكية نحو **"554"** طالباً موزعين على الاختصاصات المختلفة إذ انظم (96) طالب في الفنون والعلوم و (145) طالباً في الهندسة و (313) طالباً في الأكاديمية، فضلاً عن ذلك فإنه تم استقدام أساتذة متمكنين من الدول الأوربية لغرض تدريس الطلاب في الجامعات التركية[xlix].

على الرغم من كل الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة من أجل تعليم المجتمع إلاّ أنها اصطدمت بالكثير من العقبات، ولاسيما أن أغلب السكان لم تكن لديهم الرغبة في التعليم فضلاً عن أن العادات والتقاليد لعبت دوراً كبيراً في مواجهة التعليم والذي بقي بشكل أو بآخر حكراً على الصبيان دون البنات.

أما المتاحف فقد كانت من أولويات الحكومة التركية لأنها عدتها من مظاهر التطور الثقافي في البلاد لذلك أقدمت على افتتاح المتاحف وعملت على إعادة وصيانة وتنظيم (15) متحفاً، ولاسيما البنايات التي كانت قصوراً لسلاطين الدولة العثمانية أو إنها كانت مدارس لذلك تم افتتاح متحف إستانبول للمؤلفات الإسلامية ومتحف آثار الثقافة المادية وغيرها

من المتاحف، وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على المكتبات والتي شهدت هي الأخرى ازدهاراً ولاسيما بعد أن أدخلت الحكومة مناهج دراسية تُعنى بالموسيقى والرسم والفنون المسرحية[l].

(2) المحاكم والقوانين **"Mahkemeler Ve Yasalar"**:

أصدر المجلس الوطني الكبير قانوناً في 8 نيسان عام 1924م والمتضمن تشكيل محاكم جديدة بدلاً عن المحاكم الشرعية القديمة[li], ولغرض تفعيل دور الحكومة ولاستتباب الأمن والنظام عملت الحكومة على إصدار قانون عام 1925م والذي عرف باسم قانون الأمن والسكون **"Tokriri Sukun"**, والذي منحها صلاحيات واسعة فضلاً عن ذلك أقدمت الحكومة على نقل يوم العطلة من يوم الجمعة إلى يوم الأحد، لأنها كانت تعتقد أنه أكثر ملائمة للعلاقات التجارية مع البلدان الأوربية[lii], فضلاً عن ذلك فقد تم اعتماد القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الإيطالي والقانون التجاري الألماني، لذلك كان من الطبيعي أن تعمل الحكومة على إنشاء لجان من رجال القانون المتضلعين لغرض ترجمة القوانين آنفة الذكر إلى اللغة التركية لكي يتماشى مع المجتمع التركي وقد تطلب هذا الأمر جهداً كبيراً إذ وافق المجلس الوطني الكبير في 7 شباط عام 1926م على المصادقة على هذه القوانين وتم العمل به في 4 تشرين الأول من العام نفسه[liii], والملاحظ أن الكماليين أصدروا القوانين الجديدة وفق ما يتماشى مع طموحاتهم إذ حرم تعدد الزوجات إذ لا يحق للزوج إلاّ الزواج من امرأة واحدة مهما كانت الظروف[liv], كما منعت حفلات الخطوبة ومظاهر الزفاف كافة وأصدرت الحكومة قراراً بتغريم المخالفين بغرامات تصل بين (50–100) ليرة أو بالحبس لمدة (6) أشهر[lv], فضلاً عن ذلك فإن قانون الميراث هو الآخر تم تغييره إذ أصبح نصيب المرأة مساوياً لنصيب الرجل متجاوزين بذلك قوله تعالى **((للذكر مثل حظ الأنثيين))** ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد إذ أزيلت أسماء الشوارع القديمة التي كانت تحمل أسماء المعارك التاريخية وأسماء القادة العظام وأصبحت المدن تحمل أسماءً أوربية تمثل تقليداً أعمى للغرب، ولم تسلم حركة السير من التغيير إذ وضعت الحكومة برامج لتنظيم حركة السير فأصدرت في 1 حزيران عام 1927م قانوناً لإدارة السكك الحديدية الموجودة داخل حدود الدولة التركية بما يتماشى مع ما تراه الحكومة ملائماً لها في ذلك الوقت[lvi].

أصدرت الحكومة التركية عام 1936م قانوناً تم بموجبه منع الأخذ بالثأر إذ كانت فحوى القانون تنص على أن من يقوم بمثل هذا العمل فإن عقوبته تتضمن تهجيره إلى محافظة أخرى، وكانت أغلب هذه القوانين مستوحاة من القانون الإيطالي لذلك استعانت الحكومة العثمانية بإيطاليا لغرض تزويدها باللوائح الخاصة بالسجون لغرض إعداد نظام خاص بالمسجونين بما يتماشى مع ما تقتضيه الضرورة والمرحلة الراهنة التي تمر بها البلاد[lvii].

عدلت الحكومة التركية في 29 تشرين الثاني 1937م المواد (44 و 49 و 50 و61) تعديلات طفيفة إذ إنها جعلت حرية المعتقد من الحريات الشخصية[lviii]، إذ حولت الحكومة جميع ما في الزوايا والتكايا إلى أثاث في المتاحف[lix].

(3) الزي **"Techizat"**:

لم يسلم الزي من تدخل الحكومة التركية، إذ حرم على الرجال ارتداء الزي الإسلامي إلاّ في داخل المساجد فقط[lx], والمتضمن جبة سوداء وعمامة بيضاء[lxi], وينطبق الشيء نفسه على رجال الدين المسيح واليهود إذ إنهم يعاملون كعامة الشعب[lxii], الذين حرم عليهم أيضاً لبس الطربوش العثماني وطلب من الشباب خلع **((الفينة))** وارتداء القبعات بدلاً عنها[lxiii], ويذكر أحد المؤرخين:-

"في العام 1925م تم إلغاء الطربوش، واتذكر بشكل جيد الأيام المبكرة في الكلية الدولية في سميرنا وتدعى الآن أزمير، عندما خرج أحد الطلاب إلى المجمع السكني للكلية مرتدياً قبعة اهتاج المجمع بأكمله إذ إن خلع الطربوش ووضع قبعة بدلاً عنه كانت إحدى علامات التخلي عن الدين..."[lxiv].

وفي موضع آخر أشار المؤرخ **"أن أحد الرجال المعروفين بعلمه في تركيا لم يرغب بارتداء القبعة أبداً لذلك عندما كان يغادر مكتبة ليلاً يضع على رأسه لفافة ويحيط بها فكه كأنه مصاب بألم في أسنانه..."**[lxv].

أصدر المجلس الوطني التركي قانوناً في 25 تشرين الثاني عام 1925م والذي نص على **"أن جميع أعضاء المجلس الوطني الكبير والموظفين والمستخدمين في جميع المؤسسات الرسمية والخاصة مجبورين على ارتداء القبعة التي اكتسبتها الأمة .. والتي أصبحت غطاء الرأس لجميع الشعب التركي وعلى الحكومة تنفيذ ذلك القانون بمنع كل غطاء رأس غير ذلك ومعاقبة المخالفين..."**[lxvi].

كان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى ظهور عدد كبير من المعارضين إلاّ أن الحكومة سرعان ما كانت تسيطر على الموقف بأن ترسل المعارضين أو كما وصفتهم **((بالمتمردين))** إلى حبال المشانق، فراح ضحية لذلك عدداً لايستهان به من الأبرياء ولاسيما أن قانون عام 1925م الآنف الذكر شمل رجال الدين والطلاب والمدرسين كافة في المدارس الدينية, إذ طلب منهم إلزاماً التخلي عن ارتداء ملابسهم الدينية وارتداء ملابس تليق بالتطور الحاصل في البلاد وإن أصروا على موقفهم الرافض فإنه سيتم طردهم من البلاد[lxvii].

إن هذا الإجراء كان من الإجراءات التي مسحت خصوصية الشعب بصورة واضحة وكان على الحكومة أن تتبع في إصلاحاتها الاجتماعية أسلوب اللين لاسيما وأن أي إصلاح يبدأ تدريجياً ولا تستخدم فيه القوة أو الشدة.

(4) الألقاب **"Basliklar"**:

إن معظم التغيرات التي حصلت في البلاد لم يكن السكان المحليين متحمسين لها في بادئ الأمر, ولاسيما سكان القرى الذين قاوموا حركات التحديث التركية بشكل أو بآخر، إلاّ أن مصطفى كمال بدا عازماً على ما قرر عليه إذ إنه كان مقتنعاً بأن عليه أن يقوم بخطوة تنظيمية نحو الأمام لإضفاء الطابع الأوربي على البلاد لغرض تحديثها لذلك بدأت عملية منح الألقاب، ولاسيما لأصدقائه المقربين[lxviii].

بعد أن وافق المجلس الوطني التركي على قانون الألقاب في 21 حزيران عام 1934م، كان عصمت باشا أول

من منح هذا التكريم إذ أطلق عليه لقب **"إينونو" "Inunu"** تكريماً لما أبلاه من بلاء حسن في معركتي إينونو الأولى والثانية[lxix]، أما فوزي جاقماق **"Gakmak"** فإنه أبى تغيير اسم عائلته إذ أصر على الاحتفاظ بلقب جاقماق لأن أسرته كانت معروفة بهذا الإسم منذ القدم[lxx], كما تم منح مصطفى كمال لقب أتاتورك **"Atatürk"** والذي يعني **"أبو الأتراك"** وتماشياً مع الغرب وأصبح التركي يطلق عليه (Bay) وتعني السيد و (Boyan) وتعني الآنسة أو السيدة[lxxi].

لم يكتف مصطفى كمال بذلك إذ عملت الحكومة على إعداد لائحة إلى المجلس الوطني الكبير تطلب فيها تحديد مدة تسجيل النفوس المخفية غير المسجلة حتى آخر شباط من عام 1935م، وتم ذلك بالفعل إلاّ أن الملفت للنظر أنه تم تسجيل قيود نحو ثلاث ونصف مليون نسمة غير مسجلين كان أغلبهم من النساء اللواتي اتخذهن القرويون إما زوجات بسند أو خادمات أو وصائف ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ذكرت اللجنة المسؤولة عن التقرير إن هناك نحو مليون نسمة غير مسجلين في السجلات الرسمية للحكومة[lxxii].

(5) التقويم "Takvim":

رأت الحكومة أن عليها أن تقوم بعملية تغيير التقويم ولاسيما أن البلاد كانت تعتمد على ثلاثة نظم للتاريخ وهي:-

(1) **التقويم الإسلامي "Hicri Takvim"**: ويبدأ هذا التقويم، بهجرة الرسول محمد (ﷺ) من مكة إلى المدينة عام 622هـ.

(2) **التقويم اليوليوسي المعدل:** وهذا التقويم يختلف 13 يوماً عن التقويم الغريغوري[lxxiii].

(3) **التقويم الغريغوري:** هذا التقويم يستخدم للأغراض الرسمية وهو ما تبنته الحكومة رسمياً إذ بدأ العمل به منذ الأول من كانون الثاني عام 1926م، وبذلك تم تغيير الكثير من المواقيت المتعارف عليها إذ تم اعتبار صلاة العشاء هي بدأ اليوم الجديد واعتبر يوم الأحد هو يوم العطلة الرسمية في البلاد اعتباراً من عام 1935م، فضلاً عن ذلك فإن العيد الوطني للبلاد أصبح في 29 تشرين الأول من كل عام ويعزى سبب ذلك إلى إعلان الجمهورية في البلاد، أما يوم النصر فقد أصبح في يوم 30 آب على اعتبار أنه آخر يوم من أيام حرب الاستقلال, وأصبح يوم إعلان المجلس الوطني الكبير في 23 نيسان من عام 1920م وهو يوم عيد حكم الأمة وهكذا أصبحت المناسبات في البلاد وفق ما حققه الكماليون من انتصارات وبذلك ألغيت المناسبات القديمة التي كانت البلاد تحتفل بها ما عدا المناسبات الدينية والتي بقيت على حالها ولم يتم التدخل فيها[lxxiv].

(6) المرأة "Kadinlar":

لم يكن للمرأة في البلاد دور يذكر إلاّ بعد قيام ثورة عام 1908م إذ أصاب نساء الطبقة الوسطى نصيب من التطور ولاسيما بعد محاولتهن للنهوض بواقعهن على الرغم من أنهن عملن في عدد من الأعمال اليسيرة كصناعة النسيج وصناعة السكائر وصناعة المفروشات فضلاً عن مزاولتهن عدداً من الأعمال اليدوية اليسيرة كالصناعات البيتية وكان من الطبيعي أيضاً أن تكون أجورهن أقل من الأجور التي كانت تدفع للرجال على اعتبار أن الأعمال التي يزاولنها لم تكن تحتاج إلى مجهود كبير كالأعمال التي يزاولها الرجال[lxxv].

إن الأوضاع تغيرت في البلاد بعد استلام مصطفى كمال للحكم إذ إنه حاول تغيير واقع المرأة, لذلك نصت المادة الحادية عشرة من الدستور لعام 1924م **"لكل تركي بلغ الثلاثين من عمره أن يرشح نفسه للإنتخابات"**[lxxvi] واقترح رجب بكر أن يتم تعديل هذه المادة لتضمن للنساء أيضاً حق الترشيح إلاّ أن هذا الأمر لم يعدل أو يتم إلاّ في 5 كانون الثاني عام 1934م إذ تم تعديل المادتين (15 و 11) فمنحت المرأة حق الترشيح، كما رفع سن الانتخاب من 18 إلى 22 لكلا الجنسين[lxxvii].

وتماشياً مع التطور الحاصل قامت النساء التركيات عام 1928م بتأسيس اتحاد نسوي بلغ عدد عضواته نحو (5000) عضوة كانت من بين هذا العدد نحو (4000) عضوة في جمعية إستانبول، وقد حرص القائمون على هذا الإتحاد أن يرفعن شأن النساء بكل الطرق الممكنة لذلك عملوا على إعطائهن دروساً في اللغات الأجنبية والعلوم الأخرى على أن يجري كل ذلك على أيدي أساتذة جامعيين متخصصين في هذا المضمار مما فسح المجال أمامهن واسعاً لإثبات مهاراتهن في هذا الميدان[lxxviii], لقد ساعدت عوامل عدة في أن تنال المرأة نصيبها من التقدم بعد حين, إذ فرض على المرأة السفور وخلع الحجاب والاختلاط ومنع ارتداء الرداء الإسلامي[lxxix], بعد أن كان قرار إلغاء الحجاب قبل هذا التاريخ غير مفعل[lxxx].

شهد عام 1932م حدثاً غير مألوف في البلاد إذ تم انتخاب **(كاريمان خالص)** ملكة لجمال تركيا وتوجت في العام نفسه بلقب ملكة جمال العالم، كما انتخبت التركية **(غنسلي بشار)** ملكة لجمال أوربا، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اعتراف أوربي **"غير رسمي بقبول تركيا ذات الحزبين"**, كما شهد عام 1935م فوز نحو (17) امرأة تركية بعضوية المجلس الوطني الكبير[lxxxi]، فضلاً عن ذلك فقد قدمت الجامعات الأمريكية للمدة بين عامي (1932–1938م) خدمات واضحة للجامعات التركية إذ منحتها كتباً بقيمة (3,2) مليون دولار، فضلاً عن تزويدها بكوادر علمية متخصصة فعلى سبيل المثال زودت جامعة إستانبول للبنات نحو (16) تدريسياً أمريكياً من بين (41) عضواً[lxxxii].

بدأت آثار الاقتباس الأوربي تظهر على أغلب النساء في البلاد، إلاّ أنها خلفت عدد من المشكلات ولاسيما بعد أن بدأ النظام التقليدي للزواج بالتصدع، إذ ازداد أعداد النساء الهاربات من بيوت أسرهن في القرى بعد انجذابهن نحو الحب والمشاعر الرومانسية والذي كان له بالغ الأثر على المجتمع العثماني الذي بدأ هو الآخر بالتصدع، إذ انتشرت حالات الطلاق والخيانة الزوجية ومن ثم كانت إفرازات جديدة لمجتمع عرف العرف والشرف والتربية الإسلامية الصحيحة[lxxxiii], ولاسيما أن الحكومة شجعت على الزنا والسقوط والخمر والانحلال والفجور[lxxxiv], بعد أن شجعت الحفلات الراقصة والاختلاط في المسارح والمراقص[lxxxv].

كل هذه الأمور وغيرها ما هي إلا نتائج لمرحلة عدت في نظر الكثير من المصلحين والمتأثرين بالغرب, أنها خطوة

نحو الطريق الصحيح على الرغم من ظهور بعض النتائج السلبية بين حين وآخر.

الاستنتاجات

لقد كانت غاية زعماء تركيا من الاتجاه نحو الغرب تتلخص في فصل تركيا عن ماضيها المرتبط بالدولة العثمانية ومن هنا فإن معظم التغيرات كانت مجرد تقليد للجانب المظهري من قيم الغرب وقوانينه ومؤسساته، هذا فضلاً عن أن معظم السكان في تركيا، لم يكونوا آنذاك متحمسين لهذه التغيرات، ولاسيما في الريف، إذا كانت المقاومة لها شديدة، من هنا فإن تلك الإجراءات لم تورد، كما ظهر ذلك واضحاً إلى تغيرات جذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وظلت مشكلات كثيرة تنتظر الحل كالمشكلة الزراعية وقضايا التنمية والتطور الصناعي وبناء سكك الحديد، كما لم تعالج مشكلة الديون الخارجية وبقت فئات واسعة من السكان تعاني من الفقر.

كان للتركيب الاجتماعي والظروف السياسية السائدة آنذاك في تركيا أثر كبير في التوجهات العامة للنظام ذلك أن أية محاولة لتحليل البناء الاجتماعي في الدولة التركية انكشف إن (80%) من أفراد المجتمع التركي كانوا من الفلاحين الذين يعانون من الفقر والأمية والمرض، الأمر الذي انعكس سلبياً على مقدراتهم في المشاركة في الحياة السياسية، ولكن بين هذه وتلك كانت هنالك نتائج إيجابية تحسب للحكومة التركية ولعل أبرزها:-

(1) إن تغيير حروف الكتابة التي كانت حروف عربية إلى الألف باء اللاتينية ومن ثم أدت إلى تغيير الإرث الثقافي للشعب بأكمله كانت نابعة من شعور داخلي لدى مصطفى كمال مفاده أن فوائدها تتفوق على عيوبها وكالآتي:-

(أ) إن اتجاهات القوميين الجدد تميل إلى أن تفضل نظاماً تركياً ومميزاً للكتابة, ولاسيما أن الحركة التي قامت في البلاد كانت قومية.

(ب) إن الكتابة القديمة كانت ذات أهمية دينية، وبما أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم فإن الحركة كانت جزءاً من الجهد المتواصل من أجل إحباط أي شيء ديني إسلامي.

(جـ) أرادت الحكومة التركية عزل الشباب عن الأدب التقليدي والذي كان في معظمه ذا طابع ديني وإجبار الأتراك الجدد على قراءة الأدب الوطني الجديد والمتضمن الروح القومية والتاريخ فضلاً عن العلوم الأخرى ومن ثم فإن الجيل الناشئ الجديد سوف يبتعد عن الموروث ويتجه نحو الغرب وهذا ما كانت تسعى إليه الحكومة التركية.

(2) إن الجهد الجماعي كان واضحاً من قبل القيادات التركية من أجل عزل السلطة الدينية وكل شيء ديني، إذ كانت هذه المساعي مقصودة لإزالة التأثيرات والرموز المسببة للنزاع والشقاق وإيجاد قومية جغرافية وسياسية تركية جديدة.

(3) إن المجتمع التركي بدأ بالنهوض ولاسيما القرية التركية بعد أن تحسنت المواصلات مما أسهم بشكل متزايد أن يحتك أولئك القرويين بالأنظمة الأوربية الحديثة.

(4) ظهور العديد من التيارات الفكرية في البلاد ولاسيما أن التعدد العرفي والديني والجغرافي كان واضحاً داخل الدولة ساعد على وجود مثل هذه التيارات ولاسيما الإسلامي والقومي أو العثماني فضلاً عن التيارات الاشتراكية.

(5) كان يوجد جهد متواصل من أجل نشر الوعي بين الناس, ولاسيما النساء, إذ أصبحن بشكل قانوني مساويات للرجال على الرغم من أن المساواة الحقيقية لم تكن واضحة إلاّ أن النساء بدأن يأخذن أدوارهن في المجتمع الجديد.

(6) انتقلت تركيا بموجب إصلاحات مصطفى كمال من العزلة القومية إلى التعاون الدولي ومن الليبرالية الاقتصادية إلى الاشتراكية ومن ثم الاقتصاد المختلط.

(7) استطاع مصطفى كمال أتاتورك أن يفهم الشعب التركي أن التكنلوجيا مدنية أم عسكرية هي جزء واحد من التركيبة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما أسهم في نهوض البلاد وتطور اقتصادها.

الهوامش

([i]) M. A. Dobbs, Sub Studies in Development of Capitalism, London, 1959, P. 225.
([ii]) Richard D. Robinson, The first Turkish Republic, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1965, P. 35.
([iii]) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London, 1961, P. 75.
([iv]) Richard D. Robinson, Op. Cit., P. 36.
([v]) Donald Everett Webster, The Turkey of Ataturk, The American Academy of Political and Social Science, Philadelphia, 1939, P. 137.
([vi]) Ibid, PP. 138–139.
(7) Ahmet Bedevil kuran, Inkilap Tarihimiz Ve jon Turkler, Istanbul, 1945, P. 34.
([viii]) Ibid, P. 35.
([ix]) **السلطان عبدالحميد الثاني (1842–1918م):** ولد يوم الأربعاء 21 أيلول 1842م في قصر جراغان في إستانبول ابناً للسلطان عبد المجيد الأول والسلطانة تيرمُجكان الشركسية الأصل، تولى حكم الدولة العثمانية في 31 آب 1876م بعد أن أصدر شيخ الإسلام فتوى تؤيد عزل السلطان مراد الخامس وتنصيب عبدالحميد الثاني سلطاناً جديداً، حول السلطان عبدالحميد الثاني تحديث الدولة العثمانية من خلال إصدار الدستور العثماني، وقد جابه في فترة حكمه حرب مع الدول الأوربية (1877–1878م)، ظهرت في عهده بعض الحركات في الدولة العثمانية مثل (جمعية تركيا الفتاة) التي حاول أصحابها قلب نظام الحكم حتى تمكنوا من ذلك في عام 1909م وإنهاء حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وأخلفه في الحكم أخوه محمد الخامس **(السلطان محمد رشاد)**. للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد آق كوندز، الدولة العثمانية المجهولة، مطبعة وقف البحوث العثمانية، 2009، ص427؛ أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، إستانبول، 1999، ص111؛ أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مطبعة جامعة بغداد، 1982، ص73؛ أحمد حافظ إبراهيم العزاوي، موقف السلطان عبدالحميد الثاني من سياسة وإجراءات مدحت باشا 1876–1884م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية – جامعة تكريت، 2007، ص64.
([x]) Donald Everett Webster, Op. Cit., P. 140.
(xi) محمد مصطفى الصلالي، السلطان عبدالحميد بين الإنصاف والجحود، دمشق، دار الفكر، 2004، ص43.
([xii]) **أنور باشا:** ولد في إسطنبول عام 1881م ودرس في مدارسها ثم التحق بالكلية العسكرية في إسطنبول وتخرج منها عام 1903م، قاد انقلاب تموز 1908م بعد أن التحق بجمعية الاتحاد والترقي ثم قاد انقلاب كانون الثاني 1913م ونتيجة لشجاعته الكبيرة عين وزيراً للحربية في العام نفسه كان أحد الأسباب التي دفعت الدولة العثمانية لدخول الحرب إلى جانب دول الوسط في الحرب العالمية الأولى، إلاّ أنه ولى هارباً بعد خسارة دولته، قتل في الحرب الأهلية في تركمانستان عام 1922م للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية تجاه فلسطين، مطبعة بغداد، بغداد, 1988، ص147.
([xiii]) Ahmet Bedvevi kuran, A.G.E., S. 22.
([xiv]) **مصطفى كمال:** ولد في سلانيك 1881م وتلقى تعليمه فيها ثم دخل المدرسة الرشيدية العسكرية, بعدها التحق بالكلية الحربية عام 1899م وتخرج منها عام 1905م، اشترك في العديد من الحملات الحربية ولاسيما حروب البلقان عام 1912–1913م، بعدها عين ملحقاً عسكرياً في صوفيا عام 1913م، تم انتخابه في عام 1923م من قبل المجلس الوطني الكبير كأول رئيس للجمهورية التركية, توفي عام 1938م. للمزيد من التفاصيل ينظر:
Turkiye Ansiklopedisi, Cit 1– S. 9000;
أمين محمد سعيد وكريم خليل ثابت، سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية الوطنية في الأناضول، القاهرة، 1922، ص5–11؛ حنا مينا مطر، أتاتورك بطل الشرق مصطفى كمال باشا أو انتصار الأتراك في الأناضول وغيرها، مصر، مطبعة رعميس، د.ت، ص12-21.
([xv]) Ahmet Bedvevi kurah, A.G.E., S. 25; Hedly Cook, Challeng and Response in The Middle East, The gest for Prosperity 1919–1951, New York, 1952, P. 267.
([xvi]) Kural Shaw, Ezel, History Of The Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University Press, 1977, PP. 282–284.
([xvii]) Richard D. Robinson, Op. Cit., P. 75.
([xviii]) Donald Everett Webster, Op. Cit., P. 155.
([xix]) Richard D. Robinson, Op. Cit., P. 77.
([xx]) Ibid, PP. 78–79.

([xxi]) Donald Everett Webster, Op. Cit., P. 156.
([xxii]) Ibid, PP. 158–160.
([xxiii]) Kemal H. Karpet, Social Change and Politics in Turkey: A structural-Historical Analysis, Social, Economic and Political studies The Middle East. Vol.7, Leiden, 1973, P. 114.
([xxiv]) Kemal Carpet, Turkeys Politics, The Transition To Amati-Party System, Princeton, 1966, P. 52.
([xxv]) Ibid, P. 41.
([xxvi]) Salahi Ramsdam Sonyel Turkish Diplomacy 1918–1923, Mustafa Kemal and Turkish Natiand Movement, London, N.D, P. 39;
جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ط1، أبو ظبي، 2009، ص24.
([xxvii]) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1985، ص109.
([xxviii]) Geoffrey Lewis, Modern Turkey, London, 1974, P. 118; Edward Mead Earle, the New Constution of Turkey, Political Science Quarterly, Vo1.40, No.1, 1925, PP. 80-89.
(xxix) كريم مطر حمزة الزبيدي، دراسات في تاريخ تركيا الحديث، دار العلوم العربية، بيروت، 2015م، ص118.
([xxx]) Georg lencozewski, Evolution of American Policy in the Middle East, London, 1976, PP. 187–188.
([xxxi]) Peter Mansfield, The Middle East Apolitical and Economic Survery, New York, 1973, P. 511.
([xxxii]) **جون ديوي:** ولد في مدينة برلنجتون عام 1859م وتلقى تعليمه في جامعة فيرمونت، وحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة هوبكنز عام 1884م، يعد من أبرز المربين والفلاسفة وعلماء النفس الأمريكيين, ولاسيما أن نشاطه تعدى حدود بلاده إذ زار وحاضر في العديد من البلدان، طور الفلسفة الذرائعية أو البراغمانية وأنشأ مذهباً فلسفياً عرف بالوسائلية، توفي عام 1952م. للمزيد من التفاصيل ينظر:
John Dewey and The lessons of Art by Philip Jackson, 1998, P. 110.
([xxxiii]) Donald Everett Webster, Op. Cit., P. 110.
(xxxiv) مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة هاشم صالح التكريتي، منشورات مكتب الفكر والنوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، 2007، ص123.
([xxxv]) Roger. R. Trask, The United State response to Turkish Nationalism and Reform 1914–1939, U.S.A., 1970, P. 149.
([xxxvi]) John. A. DE novo, American interests and Policies in Middle East 1900–1939, Minneapolis, 1968, P. 259.
([xxxvii]) Richard D. Robinson, Op. Cit., P. 88.
([xxxviii]) Reger, R. Trask., Op. Cit., P. 151.
([xxxix]) أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919-1938، بغداد، 1990، ص194؛
Johan.A.Denovo, Op. Cit., P. 561.
([xl]) ميثاق خير الله جلود منصور القرة غولي، العلاقات الخليجية– التركية 1973–1990، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة الموصل، 2006، ص24.
([xli]) توماس. إي. برايسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط 1874–1975، ترجمة دار طلاس، سوريا، 1985، ص188.
([xlii]) George lenczowski, The Middle East in world Affris, Third Edition, U.S.A., 1962, P. 191.
([xliii]) John. A Donovo, Op. Cit., P. 232.
([xliv]) Leland James Gorden, American Relation with Turkey 1830–1930, An Economic interpretions, Philadelphia, 1932, P. 232.
([xlv]) Kamal. H. Karpat, Turkeys Politics New jersey, 1966, P. 45.
([xlvi]) John. A. Donovo, Op. Cit., P. 234; is kamal. H. Karpate, Op. Cit., P. 55.
([xlvii]) Leland James, Op. Cit., P. 234.
([xlviii]) مصطفى الزين، ذئب الأناضول، ط1، 1991، ص257.

([xlix]) Denovo, Op. Cit., P. 272.

(l) مجموعة من الباحثين، المصدر السابق، ص124.

([li]) James A. Bill and carl leiden The Middle East Poitics and Power, toranto, 1977, P. 43.

(lii) علاء طه ياسين، عصمت إينونو ودوره السياسي في تركيا 1884–1973، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية - الجامعة المستنصرية، 2005، ص95.

(liii) أحمد سعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1961، ص63؛
Burhan Goksel, Haturk Ve Kadin Hakleri, Ataturk Arastirma Merkeri Dergisi, Gilt, Sayi: I, Ikasin, 1948, P. 11.

(liv) إبراهيم رزقانة، تركيا، مطبعة يوسف، القاهرة، د.ت، ص20.

(lv) محمد عزت دروزة، تركيا الحديثة، بيروت، مطبعة الكشاف، 1964م، ص86–87.

([lvi]) Lord Kinross, The Ottoman Canturies Morrow Quill Publishexs, London, New York, 1977, P. 139.

([lvii]) Lewis, Jeofry, Turkey, London, 1955, P. 272.

(lviii) إسماعيل نوري حميدي الدوري، حركة التحديث في تركيا 1923–1938، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة بغداد، 1989، ص40.

(lix) هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي، دار الآفاق العربية، ط1، 1998، ص115.

(lx) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين، فارس ومنير بعلبكي، ط7، دار العلم للملايين، بيروت، 1977، ص70.

(lxi) هدى درويش، المصدر السابق، ص115.

(lxii) Donald Everett Webster, Op. Cit., P. 155;
محمد محمد توفيق, كمال أتاتورك, دار الهلال, مصر, 1936, ص154.

(lxiii) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، ط1، بيروت، 1998، ص27.

(lxiv) Albert Howrani, The Emergence of The Middle East, Oxford, 1981, P. 187.

(lxv) Ibid, P. 112.

([lxvi]) Eren, N. Turky Today and Tomorrow, London, 1963, P. 90.

([lxvii]) Mongo, Andrew, Ataturk, The Biography of The Modern Turkey, 2000, P. 211.

([lxviii]) Fahri Armaoglo, 20. Yuzuil Siyasi Tarini, Ankara, 1992, S. 385.

([lxix]) قيس أسعد شاكر حميدي، فوزي جاقماق ودوره العسكري والسياسي في تركيا 1876–1950، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية - جامعة سامراء، 2015، ص191.

([lxx]) سيار الجميل، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص158.

([lxxi]) أحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ الإسلامي، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص317.

([lxxii]) إسماعيل حميدي نوري الدوري، المصدر السابق، ص119؛
Fahi Armaoglo, A.G.E., S. 286.

([lxxiii]) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داود الواسطي و د. حمدي حميد الدوري، بغداد، 2000، ص182.

([lxxiv]) إسماعيل نوري حميدي الدوري، المصدر السابق، ص122.

([lxxv]) Emel Sonmez, Ataturk and The Rights of Turkish Women in R.C.D. Cultural in Statute: The Reforms of Ataturk, Istanbul, 1973, P. 32.

([lxxvi]) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص196.

([lxxvii]) محمد عزت دروزة، المصدر السابق، ص210.

([lxxviii]) إسماعيل نوري حميدي الدوري، المصدر السابق، ص114؛
Emel Soumez, Op. Cit., P. 34.

([lxxix]) فيروز أحمد، المصدر السابق، ص197.

([lxxx]) كارل بروكلمان، المصدر السابق، ص70.

([lxxxi]) Emel Sonmez, Op. Cit., P. 44;
إسماعيل نوري حميدي الدوري، المصدر السابق، ص110.

([lxxxii]) Fahir Armaoglu, Turkey and United States Anew Allains, Turkish year book international Relations, 1965, Vol.6, S. 120.

([lxxxiii]) Richard D. Robinson, Op. Cit., P. 103.

([lxxxiv]) علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية، النهوض وأسباب السقوط، ط1، دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2001.

([lxxxv]) هدى درويش، المصدر السابق، ص115.